

نظام الاتجار بالكائنات الفطرية

المهددة بالانقراض ومنتجاتها

١٤٢١هـ



الرقم - م/٩
التاريخ - ١٤٢١/٣/٦ هـ

بِعون الله تعالى

نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناء على المادة السبعين من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناء على المادة العشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (١٣/أ) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناء على المادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من نظام مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي رقم (٩١/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (١٦/١٥/١٧) وتاريخ ١٤١٦/٦/٢٦ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٥٤) وتاريخ ١٤٢١/٢/٢٥ هـ.

رسمنا بما هو آت:

أولاً : الموافقة على نظام الإتجار بالكائنات الفطرية المهدة بالإنقراض ومنتجاتها بالصيغة المرفقة بهذا.

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا،،،،

فهد بن عبد العزيز



قرار رقم (٥٤) وتاريخ ١٤٢١/٢/٢٥ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٨/٦٩٧ وتاريخ
١٤١٧/٩/٩ هـ ، المشتملة على خطاب صاحب السمو الملكي العضو المنتدب للهيئة
الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها رقم ١٣٨١ وتاريخ ١٤١١/٤/٦ هـ بشأن مشروع
نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها .

وبعد الاطلاع على مشروع نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (١٦/١٥/١٧) وتاريخ ١٤١٦/٦/٢٦ هـ .

وبعد الاطلاع على المحضر المعد في هيئة الخبراء رقم (١٠٧) وتاريخ ١٤٢٠/٤/٧ هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٥٥١) وتاريخ
١٤٢٠/١١/١ هـ .

يقرر

الموافقة على نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها بالصيغة
المرفقة بهذا .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرفقة بهذا .

نائب رئيس مجلس الوزراء

الرقم
التاريخ
التوايح



المملكة العربية السعودية
هيئة الفطريات والنباتات
الزراعية

نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهدة بالانقراض ومنتجاتها

المادة الأولى :

يسمى هذا النظام نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهدة بالانقراض ومنتجاتها.

المادة الثانية :

يقصد بالألفاظ الآتية الواردة في هذا النظام المعاني الموضحة قرين كل منها.

الهيئة : الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها.

مجلس الإدارة : مجلس إدارة الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها.

الكائنات الفطرية : أي حيوان أو نبات فطري مهدد بالانقراض يعيش في بيئته الطبيعية أو تحت الأسر.

منتج : أي جزء من أي نوع أو تحت نوع حيواني أو نباتي فطري محلي أو غير محلي مصنع جزئياً أو كلياً أو غير مصنع.

الاتجار : الاستيراد ، أو التصدير ، أو إعادة التصدير ، أو النقل ، أو العرض إذا كان أي من ذلك لغرض البيع .

مؤتمر الأطراف : الدول الأعضاء في اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهدة بالانقراض من مجموعات الحيوانات والنباتات البرية (سايتس).

المادة الثالثة :

مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة الأخرى ، يحظر الاتجار بالكائنات الفطرية أو بأي منتج إلا بترخيص من الهيئة ، ولا يشمل هذا الحظر حيوانات المزرعة الاقتصادية ، ونباتات المحاصيل الزراعية ، كما لا يشمل ذلك الكائن الفطري أو المنتج الذي يتم الحصول عليه لغرض البحث العلمي .



الرغم
التاريخ
التوايح



المملكة العربية السعودية
وزارة الزراعة والري

المادة الرابعة :

إضافة إلى ما يصدره مؤتمر الأطراف من قوائم ، تصدر الهيئة قوائم بأنواع الكائنات الفطرية بالاتفاق مع وزارة الزراعة والمياه ، ويعمل بهذه القوائم بعد تسعين يوماً من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

المادة الخامسة :

تقوم الهيئة بوضع الضوابط والمواصفات اللازمة للأماكن التي يمكن أن توضع فيها الكائنات الفطرية تحت الأسر ، وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

المادة السادسة :

إذا توافرت أسباب قوية بوجود مخالفة لأحكام هذا النظام تقوم الجهة المعنية بوزارة الداخلية - بعد إبلاغها من أي من الجهات المختصة - بتفتيش وسائل النقل أو محلات البيع أو المستودعات ، واتخاذ الإجراءات اللازمة ، وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية. (٢)

المادة السابعة :

أ - يعاقب المخالف لأي من أحكام هذا النظام بغرامة مالية لا تزيد على (١٠٠٠٠) عشرة آلاف ريال ، وفي حالة تكرار المخالفة تضاعف الغرامة ، ويتولى النظر في تطبيق هذه العقوبة لجان تشكل من وزارة الداخلية والهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها، وتكون كل لجنة من أربعة أعضاء يكون أحدهم على الأقل مؤهلاً شرعياً ، ويجوز التظلم من قراراتها أمام ديوان المظالم خلال مدة أقصاها ستون يوماً من تاريخ إبلاغ المحكوم عليه بالقرار .

ب - إذا رأت اللجنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة مصادرة محل المخالفة فيتم حجزها ، ومن ثم يحال المخالف إلى ديوان المظالم للنظر في الحكم بمصادرتها ، وفي حالة كون محل المخالفة كائنات حية تكون تكلفة الإيواء والإعاشة على نفقة المخالف حتى يصبح الحكم نهائياً .



(١) عدلت هذه المادة بالمرسوم الملكي رقم (٥٢/م) وتاريخ ١٢/٨/١٤٢٩هـ ، انظر ما صدر بشأن النظام .

الرقم
التاريخ
التوابع



المملكة العربية السعودية
هذه المادة هي من اختصاص المجلس الوزاري

المادة الثامنة :

يحق للهيئة بعد صدور الحكم ضد المخالف لأحكام هذا النظام التصرف فيما يصادر من كائنات فطرية أو منتجاتها بما يحقق أهدافها.

المادة التاسعة :

يستوفى لخزينة الدولة رسم مقداره (٥٠) خمسون ريالاً لكل ترخيص ، وتتعدد التراخيص بتعدد أنواع الكائنات الفطرية المراد الاتجار بها وفقاً للمادة الثالثة من هذا النظام.

المادة العاشرة :

على الجهات المختصة بمراقبة المنافذ البرية والجوية والبحرية والأسواق المحلية التنسيق مع الهيئة فيما يتصل بتطبيق أحكام هذا النظام.

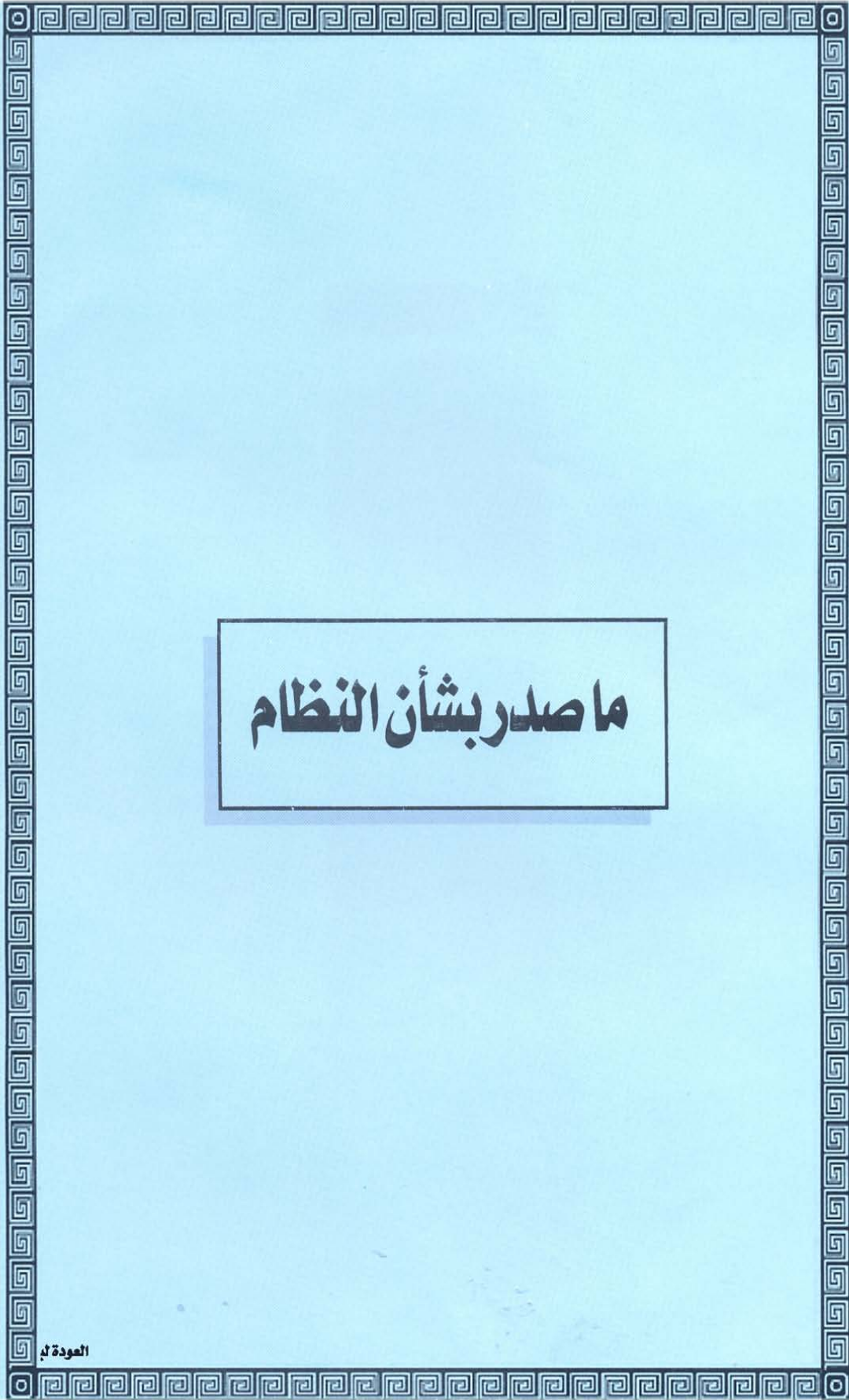
المادة الحادية عشرة :

يصدر مجلس الإدارة اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

المادة الثانية عشرة :

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد تسعين يوماً من تاريخ نشره.





ما صدر بشأن النظام

العودة لـ



الرقم : م/ ٥٢

التاريخ: ١٢/٨/١٤٢٩ هـ

بعون الله تعالى

باسم خادم الحرمين الشريفين الملك

نحن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

نائب ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على الأمر الملكي رقم (١٢٢/٢) وتاريخ ١٤٢٩/٧/٢ هـ.

وبناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/٢) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (١٣/٢) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩١/٢) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهدة بالانقراض ومنتجاتها، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٩/م) وتاريخ ١٤٢١/٣/٦ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٧٣/١١٠) وتاريخ ١٤٢٩/٢/١١ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٨) وتاريخ ١٤٢٩/٨/١٠ هـ.

رسمنا بما هو آت :

أولاً : تعديل المادة (السادسة) من نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهدة بالانقراض ومنتجاتها، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٩/م) وتاريخ ١٤٢١/٣/٦ هـ، لتكون بالنص الآتي :
"تتولى الهيئة - بالتنسيق مع وزارة الداخلية - مهمات التفتيش والضبط لما يقع من مخالفات لاحكام هذا النظام، ويحدد مجلس الإدارة بقرار منه أسماء المفتشين المختصين بهذه المهمة، وإجراءات التفتيش والضبط".

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

سلطان بن عبدالعزيز



قرار رقم : (٢٣٨)
وتاريخ : ١٠/٨/١٤٢٩هـ



المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء
الكتابة العامة

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٩٨١٠/ب وتاريخ ٤/٣/١٤٢٩هـ ، المشتملة على خطاب صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام ورئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها رقم ١/١/١٩٧٤/٤ وتاريخ ٢١/٤/١٤٢٦هـ ، حول المقترحات التي أبدتها الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها ، في شأن استيراد وتصدير الكائنات الفطرية ومنتجاتها والاتجار بها محلياً ، والتي جاء في البند (السابع) منها النص على : "النظر في إمكانية منح مفتشي الهيئة من المختصين سلطات الضبطية القضائية لتحويلهم بمتابعة تنظيم الاتجار بالكائنات الفطرية ومنتجاتها" .

وبعد الاطلاع على نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٩/م) وتاريخ ٦/٣/١٤٢١هـ .

وبعد الاطلاع على المحضر رقم (١٦٦) وتاريخ ٢٨/٤/١٤٢٨هـ ، المعد في هيئة الخبراء .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٧٣/١١٠) وتاريخ ١١/٢/١٤٢٩هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٢٥٣) وتاريخ ٨/٤/١٤٢٩هـ .

يقرر

تعديل المادة (السادسة) من نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٩/م) وتاريخ ٦/٣/١٤٢١هـ ، لتكون بالنص الآتي : "تتولى الهيئة - بالتنسيق مع وزارة الداخلية - مهمات التفتيش والضبط لما يقع من مخالفات لأحكام هذا النظام ، ويحدد مجلس الإدارة بقرار منه أسماء المفتشين المختصين بهذه المهمة ، وإجراءات التفتيش والضبط" .
وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرافقة لهذا .


نائب رئيس مجلس الوزراء





image